

6.6 ملايين دينار إجمالي المخصصات بنهاية الربع الأول من 2011

«الشال»: 986,6 مليون دينار إجمالي الموجودات الحكومية لدى «الوطني»

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي البيانات المالية لبنك الكويت الوطني للفترة المنتهية في مارس 2011 التي أشارت إلى تحقيق البنك أرباحاً صافية بلغت بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة والزكاة والضريبة على الفروع في الخارج نحو 81,1 مليون دينار، أي أن أرباح البنك جاءت أعلى من مخيلتها للربع الأول من عام 2010 والبالغة نحو 76,7 مليون دينار، بنحو 4,4 ملايين دينار وبنسبة ارتفاع تقارب 5,7٪.

وتعود أهم أسباب الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع بند حصة في نتائج شركات زيميلة بنحو 319,3٪ حيث بلغ نحو 4,2 ملايين دينار مقارنة بـ 993 ألف دينار، للفترة نفسها من العام السابق، وارتفعت أيضاً إيرادات توزيعات الأرباح بنحو 177,1٪ حيث بلغت 1,8 مليون دينار مقارنة بـ 647 ألف دينار، للفترة نفسها من العام السابق.

وبالنسبة إلى أرباح استثمارات في أوراق مالية، فقد ارتفعت بنحو 501 ألف دينار، أي بما نسبته 52,8٪، ببلوغها نحو 1,5 مليون دينار مقارنة بـ 948 ألف دينار، للفترة نفسها من العام السابق، كما ارتفعت أرباح التعامل بالعملة الأجنبية بنحو 249 ألف دينار، أي نحو 4,7٪ ببلوغها نحو 5,5 ملايين دينار مقارنة بـ 5,3 ملايين دينار، للفترة نفسها من العام السابق، وارتفعت أيضاً صافي أرباح وعمولات البنك، ببلوغها نحو 25,6 مليون دينار مقارنة بنحو 24,9 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، أي أنه نما بنحو 2,8٪.

مصرفات البنك

وعند تحليل مصرفات البنك نلاحظ ارتفاع المصرفات التشغيلية بنحو طفيف بـ 1,6 مليون دينار، أي بما نسبته 4,1٪، ببلوغها نحو 41,1 مليون دينار مقارنة بـ 39,4 مليون دينار للفترة نفسها من العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مصرفات موظفين بنحو 937 ألف دينار، أي ما نسبته 4,2٪ وارتفاع قيمة استهلاك مبان ومعدات بنحو 757 ألف دينار، أي ما نسبته 36,2٪ وارتفاع المصرفات الادارية الأخرى بنحو 67 ألف دينار، أي بما نسبته 0,4٪، وارتفع إجمالي المخصصات، حيث بلغ نحو 6,6 ملايين دينار، مقارنة بمخصصات بلغت نحو 4,9 ملايين دينار، في نهاية الفترة ذاتها من العام الماضي أي أن الارتفاع في المخصصات بلغ نحو 1,7 مليون دينار، أي ما نسبته 34,7٪.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي إيرادات الفوائد للبنك قد ارتفعت بما نسبته 1,1٪ أي بنحو 1,7 مليون دينار، نتيجة تراجع إيرادات الفوائد بنحو 4,9٪ أي ما يعادل 6,2 مليون دينار، وهو تراجع أدنى من تراجع مصرفات الفوائد، الذي بلغ قدره 8 ملايين دينار، تقريبا، وبالنسبة 22٪ وتراجع صافي هامش الفائدة (الفرق بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة)، بنحو طفيف جدا، وصولا إلى نحو 3,3٪ مقارنة بنحو 3,42٪ للفترة نفسها من العام الفائت.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي موجوداته قد سجل ارتفاعا بلغ قدره 1010,6



ارتفاع ربحية البنك في الربع الأول يعود إلى ارتفاع بند حصة في نتائج شركات زيميلة بنحو 319,3٪

أداء إيجابي للبورصة خلال أبريل الماضي



متداول يتابع أداء الاسهم

ذكر تقرير الشال أن أداء السوق خلال شهر أبريل كان موجبا حيث الانخفاض طال فقط عدد الصفقات بينما ارتفع كل من معدل قيمة وكمية التداول اليومي ومؤشر الشال، وقد ارتفع مؤشر الشال بنحو 24 نقطة، أي ما نسبته 4,7٪ مقارنة بما كان عليه نهاية شهر مارس، ليبلغ 534,7 نقطة، بينما بلغ انخفاض مؤشر الشال، منذ نهاية عام 2010 - 4 شهور - نحو 43,1 نقطة أي ما نسبته 7,5٪.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال 20 يوم عمل، نحو 718,9 مليون دينار، أي ما قيمته 2,61 مليار دولار تقريبا وهي أدنى بما نسبته 0,5٪ عن مثيلتها خلال شهر مارس، والانخفاض ناتج عن بلوغ عدد أيام العمل في مارس 23 يوما بينما كانت 20 يوم عمل فقط في أبريل وليس عن انخفاض معدل التداول اليومي، وبلغت أعلى قيمة للتداول اليومي نحو 547,7 مليون دينار، بتاريخ 2011/4/27 في حين بلغت أدناها نحو 17,4 مليون دينار بتاريخ 2011/4/10 وحقق معدل التداول اليومي ارتفاعا إلى نحو 35,9 مليون دينار أي ما نسبته 14,4٪ تقريبا عن مستواه خلال شهر مارس، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة نحو 3,4 مليارات سهم، وبمعدل يومي قارب 169,4 مليون سهم وبنسبة ارتفاع بلغت 4٪ عن معدل شهر مارس الذي كان قد بلغ نحو 162,9 مليون سهم، وبلغ إجمالي الصفقات المبرمة نحو 57,9 ألف صفقة، وبمعدل يومي بلغ نحو 2,9 ألف صفقة منخفضة ما نسبته 8,5٪ عن مثيله في شهر مارس، بما يعني أن التركيز طال الأسهم الثقيلة.

وبتاريخ 2011/4/28 بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق والتي بلغ عددها 217 شركة (بعد ادراج شركة الامتياز للاستثمار في السوق الرسمي خلال شهر أبريل 2011) نحو 33,983 مليار دينار. وفيما لو تم احتساب القيمة السوقية للشركات المشتركة (214 شركة)، ما بين الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 ونهاية شهر أبريل 2011 نجدتها تقارب 33,689 مليار دينار، أي بانخفاض نسبته 7,1٪ تقريبا وكانت قد بلغت نحو 36,255 مليار دينار، كما في نهاية العام الفائت، وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت قيمتها الرأسمالية 43 شركة، في حين هبطت القيمة الرأسمالية لـ 138 شركة، وسجلت 33 شركة ثباتا في قيمتها.

وبعد استثناء الشركات التي قامت بزيادة رأسمالها أو خصمه، منذ بداية العام سجلت شركة «صفوان للتجارة والمقاولات» أكبر ارتفاع في قائمة الأسهم المرتفعة، بزيادة نسبتها 133,3٪ تلتها «الجموعة التعليمية القابضة» بنسبة 102,8٪، بينما سجلت شركة «منا القابضة»، أكبر خسارة في قيمتها، ضمن قائمة الأسهم المنخفضة، وبهبوط نسبته 78,6٪ تلتها في التراجع شركة «مركز التجارة العقارية» بخسارة نسبتها 77,2٪ من قيمتها. ومن حيث القطاعات، فقد تراجعت جميع القطاعات الثمانية، مقارنة بنهاية العام الفائت، وجاءت أكبر خسارة في القيمة الرأسمالية في قطاع الخدمات، بنسبة 14,9٪ تلاه قطاع الاستثمار، بمعدل تراجع قارب نسبته 11,5٪.

ويوضح الرسم البياني التالي توزيع القيمة السوقية لقطاعات السوق كما في 2011/4/28.

وعند النظر إلى سهولة السوق، خلال اربعة الأشهر الأولى من العام الحالي، نلاحظ أن إجمالي قيمة الأسهم المتداولة قد قاربت 2,76 مليار دينار، في حين بلغت قيمة المعدل اليومي للتداول (81 يوم عمل) نحو 34 مليون دينار، وهو معدل أدنى، بما نسبته 54,3٪ عن مثيله، للفترة نفسها من عام 2010، والتي كان مستوى المعدل اليومي للتداول فيها، بحدود 74,5 مليون دينار، ويبدو الانخفاض في سهولة السوق اتجاهها مستمرا.

ويبدو أثر الأحداث السياسية الكبرى في الإقليم واضحا، فعندما تضطرب الأوضاع وترتفع المخاطر، تشح السيولة وتنخفض الأسعار، وفي الكويت إلى جانب تأثرها بتلك الأحداث، كانت بداية العام حالة خاصة من الاضطراب السياسي المحلي، وفشلت صفقة بيع 46٪ من «زين - الأم»، ومارالت الكويت من دون حكومة لفترة طويلة نسبيا، وتظل هناك ضرورة لمراقبة تطورات الأحداث السياسية في الإقليم، ويفترض أن تسود حالة من الاعتدال عليها، بما يخفف قليلا من تبعاتها، وما لم يعد الإقليم إلى انفجار جديد يفترض أن يكون نصف السنة الثاني أفضل من الأول.

أما الموجودات الحكومية ارتفاعا ملحوظا قاربت قيمته 1169,5 مليون دينار ونسبته 99,8٪ لبلغ 2341,4 مليون دينار (16,7٪ لتصل إلى 986,6 مليون دينار (7,1٪ من إجمالي الموجودات) مقابل 7911,7 مليون دينار (56,9٪ من إجمالي الموجودات) مقابل 7853,3 مليون دينار (60,9٪ من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2010، وقد سجلت تلك الموجودات ارتفاعا قاربت نسبته 23,3٪ مقارنة بما كانت عليه في نهاية سبتمبر 2010، إذ كانت قد بلغت حينها 800 مليون دينار (6,3٪ من إجمالي الموجودات).

ربحية البنك

أما بالنسبة إلى مؤشرات الربحية للبنك، فقد ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات ROA بنسبة طفيفة، ليصل إلى نحو 2,42٪ مقابل 2,39٪ في مارس 2011، بينما انخفض مؤشر العائد على رأس المال ROC، ليصل إلى نحو 81,9٪ قياسا بنحو 93,7٪ للفترة نفسها من عام 2010، في حين سجل مؤشر العائد على حقوق المساهمين ROE تراجعا، ليصل إلى 14,8٪ بعد أن كان عند 16,8٪ للفترة نفسها من عام 2010. وبلغت ربحية السهم الواحد EPS حسب المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة -بعد خصم أسهم الخزينة- نحو 20 فلسا، مقارنة بمستوى الربحية المحقق في نهاية الفترة المماثلة من عام 2010 نفسه، ليحقق البنك عائدا سنويا على القيمة السوقية للسهم بنحو 6,8٪. وبلغ مضاعف السعر/ ربحية السهم P/E نحو 18,8 مرة، في حين بلغ مضاعف السعر/ القيمة الدفترية P/B نحو 2,8 مرة. ويستثمر البنك في تقديم أداء متميز رغم أزمة العالم المالية والظروف السياسية العربية الصعبة، والمنطقة العربية هي معظم سوقه، لذلك فإن ما يحدث له هو أمر طيب.

موجودات البنك، فقد سجلت ارتفاعا بلغت نسبته 0,7٪ وقيمتها 58,3 مليون دينار، ليصل بإجمالي المحفظة إلى 7911,7 مليون دينار (56,9٪ من إجمالي الموجودات) مقابل 7853,3 مليون دينار (60,9٪ من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2010، وقد حققت هذه المحفظة ارتفاعا أيضا عن مستواها، قياسا بما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2010، أي أن معظم النمو تحقق في الربع الأول من العام الحالي.

محفظة القروض

أما بالنسبة إلى محفظة قروض وسلفيات العملاء، والتي تشكل أكبر مساهمة في

مليارا دينار قيمة أسهم «زين» المرهونة لدى «الوطني»

أشار تقرير الشال الأسبوعي إلى مقابلة الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني إبراهيم ديدوب مع قناة CNBC عربية التي ذكر فيها أن البنك أصبح أكبر مالك مباشر وغير مباشر في أكبر شركة من حيث القيمة الرأسمالية - أكثر من 5 مليارات دينار، حاليا - في سوق الكويت للأوراق المالية. وبالإرقام، ذكر أن نحو 290 مليون دينار من توزيعات «زين» النقدية البالغة نحو 700 مليون دينار ذهبت إلى «بنك الكويت الوطني»، وذلك يعني أن البنك يملك - مجازا وليس فعلا - نحو 440، ما بين ملكية مباشرة صغيرة - 10 ملايين سهم فقط - وأسهم مرهونة أو ملكية غير مباشرة، ولو افترضنا قيمة سوقية لـ «زين» بحدود سعر السهم السائد في الأسبوع الفات، أي بحدود 1,2 دينار، فذلك يعني قيمة لأسهم «زين» المرهونة بمعظمها لدى «بنك الكويت الوطني» بحدود مليار دينار، بينما بلغت قروض وسلفيات البنك، في 31 مارس الماضي، نحو 7,9 مليارات، وتبقى مبلغ كبير - حتى لو لم تكن كلها له - أي أن جانبها منها فائض لصالح عملائه المدنيين، لأن قيمة الرهونات أعلى في العادة من قيمة القروض ويبقى من حقه التدخل في إدارة الشركة بصفته أكبر المتأثرين بأدائها، لذلك نعتقد أن التبرير الذي قدمه لدخول شبكة البحر الرئيس التنفيذي للبنك في إدارة الشركة بصفته أكبر استثناء من قاعدة، تبرير في محله لضمان مهنية أعلى في التعامل مع اكتشاف البنك الكبير على الشركة، رغم أنها شركة مليئة ولا خوف عليها.

ومع التغيير الذي حدث في انتخابات مجلس إدارتها الأخير، ومع ما يبدو أنه ماضٍ في إنجاز صفقة بيع «زين» السعودية، في حدود شهرين من الآن، يبدو أن هناك عودة محتملة لصفقة بنحو 46٪ من «زين» الكويت لـ «اتصالات» الإماراتية، وهي ليست معلومة وإنما

مجرد تحليل من قبلنا. فبنك الكويت الوطني، وتحديدًا رئيسه، كان مستشار الصفقة من ناحية «اتصالات»، وعقبة بيع «زين» السعودية تبدو إلى حل، وبنك الكويت الوطني يملك 40٪ بشكل مباشر ومجازا غير مباشر ولن يكون تجميع 46 أمرا صعبا، وفحص الدفاتر تم وانتهى، وتبقى هناك عقبتان، الأولى والأهم هي مستوى السعر الجديد بعد توزيع «زين» 200 فلس عن السنة الفائتة، بما يعني أن سقفه الأعلى سيكون 1,5 دينار، ولكن الأرجح أن يكون أدنى من السقف. والعقبة الثانية، وهي أقل أهمية، نفاذ اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، بما يحتم على المشتري تقديم عرض شراء لبقية المساهمين خلال شهر من إتمام الصفقة، وهي عقبة أقل أهمية، لأنه عرض قليل التكلفة، فالسعر سيكون متوسطا مرجحا لأسعار تداول الشهر الـ 3 الأخيرة قبل الصفقة، وتوقع له ألا يكون عاليا في ظروف السوق الحالية. والكمية لن تكون كبيرة، بعد استبعاد 24,6٪ «لهيئة العامة للاستثمار» ونحو 7,2٪ «للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية» ونحو 9٪ لاثنتين من كبار المساهمين من غير الراغبين في البيع ونحو 9,8٪ لأسهم الخزينة، أي استبعاد نحو 45,4٪ أخرى، بما يترك نحو 8,6٪ فقط، من الأسهم بعد أقصى قابلا للبيع، ونحو نصفهم - في تقديرنا - قد لا يبيعون.

لذلك، نحن نتوقع أن يعود الحديث عن صفقة بيع 46٪ من «زين» في الصيف المقبل، وأن تكون الفترة حتى إنجازها أقصر كثيرا من سابقتها، وقد لا تعلن عن صفقة حتى الانتهاء من ترتيبها وحين موعد طلب الإعلان عن مزادها في البورصة، وتؤكد للمرة الثانية، أن ما نذكره مجرد تحليل لوقائع، يحتمل الخطأ قبل الصواب ولا علاقة له من قريب أو بعيد بأطراف الصفقة المحتملة.

«الكويتية» لن تساوي سوى 220 مليون دينار!



خصصة «الكويتية» تقرب من نهايتها

مثال وليس الا اهم ولا الاخطر، ان البلد بحاجة الى فريق ادارة يحمله بقلبه وعلى كنفه لا ان ينوء بحمله واتباعه وفساده على كنفه اللتين اصبحتا مقلقتين ولا خصافة في الاصرار على استمرار الخطايا.

ويصلح ما جرى في مشروع الخطوط الجوية الكويتية التي كانت سبابة في تأسيسها وجودة خدماتها قديما وما آل اليه وضع هذه الشركة للأسقاط على مشروع بناء الدولة في الكويت وهذا يستدعي اعادة التأكيد على ان الحد الفاصل بين الابداع والفشل هو الإدارة، فعندما تكافى القيادي لها بالسياسة أو بأي موقف مع اي طرف أو ضده، وانما لها علاقة بعجز النهج القديم عن تحقيق اي انجاز حقيقي ولو صغيرا على ارض الواقع وتخصيص الكويتية وادارتها خلال تلك المرحلة مجرد

للخطوط الكويتية بحدت للتعليم والخدمات الصحية وخدمات البريد والاتصالات وكفاءة القطاع النفطي... الخ، ولا بد من وقفة واعية.

ان الكويت قباب قوسين او ادنى من تشكيل فريق ادارة عامسة او مجلس وزراء، والخطوط الكويتية دليل قاطع على فشل نموذج الادارة العامة القديم في انجاز ابسط الامور او المشروعات، فكيف اذن في مشروع تنمية شامل ومستحق وهذا ضروري من اجل البقاء! ان المطالبة بتغيير نهج تشكيل مجلس الوزراء الجديد لا علاقة لها بالسياسة أو بأي موقف مع اي طرف أو ضده، وانما لها علاقة بعجز النهج القديم عن تحقيق اي انجاز حقيقي ولو صغيرا على ارض الواقع وتخصيص الكويتية وادارتها خلال تلك المرحلة مجرد